الأمم المتحدة

TD/474

Distr.: General
24 April 2012
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

الدورة الثالثة عشرة

الدوحة، قطر

٢١-٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢

البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية

نحن وزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية، وقد اجتمعنا في الدوحة خلال المؤتمر الثالث عشر للأونكتاد،

إذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١٠،

وإذ نشير إلى إعلان ألماتي وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية،

وإذ نشير إلى قرار الجمعية العامة ٢/٦٣ المؤرخ ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الذي اعتُمد بموجبه إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الثالثة والستين للجمعية العامة المكرس لاستعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي،

وإذ نشير إلى منهاج عمل أسونسيون، وإعلان أولان بتار، وإعلان إيزولويني،

وإذ نشير إلى البيان الوزاري للبلدان النامية غير الساحلية المعتمد في إطار الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للأونكتاد،

وإذ نشير إلى توافق آراء سان باولو واتفاق أكرا المعتمدين في الدورتين الحادية عشرة والثانية عشرة للأونكتاد، على التوالي،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ نحيط علماً كذلك بالبيان المعتمد في الاجتماع الوزاري السنوي العاشر للبلدان النامية غير الساحلية، الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١،

وإذ نشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٠٤/٦٢، و٢٢٨/٦٣، و٢١٤/٦٤، و١٧٢/٦٥، و٢١٤/٦٦ بشأن تدابير محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تواجهها على الخصوص البلدان النامية غير الساحلية،

١- نشدد على أن حالة عدم وجود منفذ مباشر إلى البحار، التي تزداد تفاقماً بحكم الموقع البعيد عن الأسواق العالمية، تؤثر سلباً على نمو البلدان النامية غير الساحلية. وتتسبب الآثار الضارة المركبة المتمثلة في تكاليف النقل، وصعوبات النقل العابر، وإجراءات الجمارك الإضافية والمرهقة، وعدم القدرة على التنبؤ فيما يتعلق بوصول السلع إلى مقصدها في الوقت المناسب في انخفاض القدرة التنافسية للبلدان النامية غير الساحلية، كما تتسبب في زيادة التكاليف النهائية للمنتجات في بلداننا. ويشكل هذا الوضع حجر عثرة في سبيل إدماج اقتصاداتنا إدماجاً فعالاً ومفيداً في الاقتصاد العالمي وفي سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلداننا.

٢- نحث أعضاء منظمة التجارة العالمية على بذل جميع المساعي الضرورية لدفع جولة الدوحة الإنمائية إلى الأمام واختتامها بنجاح. فإن ذلك، بالإضافة إلى إلقائه الضوء على قيمة تعدد الأطراف، سيسهم إسهاماً إيجابياً في نمونا الاجتماعي والاقتصادي. ويتمثل أحد العناصر الأساسية لبلوغ هدف التنمية في التحقيق الفعلي لمبدأ المعاملة الخاصة والتفاضلية، لا سيما للبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، مثل البلدان النامية غير الساحلية.

٣- نؤكد على الحاجة إلى تحسين الوصول إلى الأسواق الزراعية وغير الزراعية، خاصة للمنتجات التي تهم البلدان النامية غير الساحلية ومن خلال إلغاء جميع أشكال الحواجز غير التعريفية التي يمكن أن تؤثر في صادرات البلدان النامية غير الساحلية. وبالمثل، يجب إيلاء اهتمام خاص لمصالحها في المفاوضات المتعلقة بتيسير التجارة، لا سيما تلك المتصلة بالمرور العابر، التي ينبغي أن تحافظ على ما سبق ترسيخه في المادة الخامسة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة.

٤- نحث الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية على زيادة مستوى المساعدة في إطار مبادرة المعونة لصالح التجارة وإيلاء مزيد من الاهتمام لتنمية القدرات الإنتاجية، ووضع سياسات تجارية فعالة، وتنمية الهياكل الأساسية، فضلاً عن الارتقاء بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في البلدان النامية غير الساحلية.

٥- نقدّر العمل الذي أنجزه الأونكتاد لتشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية غير الساحلية، لا سيما من أجل جلب الاستثمار الأجنبي المباشر والاحتفاظ به لتنمية القدرات الإنتاجية بما يتمشى مع موقعنا الجغرافي الخاص. ونحث

الأونكتاد على مضاعفة هذه الجهود بهدف زيادة التعريف بالبلدان النامية غير الساحلية كمقصد للاستثمار الأجنبي المباشر. ولهذا الغرض، نطلب إلى الأونكتاد أن يكفل إعداد أو تحديث دليل للاستثمار في البلدان النامية غير الساحلية.

٦- نحث أعضاء الأمم المتحدة على مراعاة ما للأزمات الاقتصادية والمالية، وكذا الأزمات الغذائية وأزمات الطاقة، المتعددة ولكن المترابطة من آثار ضارة على التنمية، وغير ذلك من التحديات الناشئة في المناقشات التي يُجرونها في جميع المنتديات الإنمائية، بما في ذلك وضع برنامج عمل الأونكتاد للسنوات القليلة المقبلة.

٧- فيما يتعلق بالتحديات الجديدة والناشئة، يجب التصدي للأزمة الغذائية مع آثارها الضارة المترتبة على أفقر الشرائح السكانية من خلال التنمية التكنولوجية وإلغاء الحواجز التعريفية بهدف خفض تكلفة المتاجرة في المنتجات الغذائية. وعلاوة على ذلك، فمن أجل تخفيف القيود التي تسببها أزمة الطاقة، هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة في تطوير التكنولوجيات الجديدة وفي الهياكل الأساسية لإنتاج الطاقة وتوزيعها، وكذلك في الهياكل الأساسية اللازمة للمرور العابر.

٨- لذلك فإن من المهم الحفاظ على الالتزام الدولي بالتعاون من خلال نقل حقيقي للتكنولوجيا، وتنمية القدرات الإنتاجية، وعدم إعاقة حركة المرور العابر، مع مراعاة الصعوبات والعوائق التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية بسبب موقعها الجغرافي.

٩- نشدد على الحاجة إلى التركيز على تكنولوجيا المعلومات وإلى وصل بلداننا بشبكات دولية لنقل البيانات، مما يتطلب أيضاً جلب رؤوس الأموال للهياكل الأساسية والتوصيل. وفي هذا الصدد، يساعد التعاون الدولي على تيسير الموصولية داخل البلدان النامية غير الساحلية، وكذلك دولياً بين البلدان النامية غير الساحلية وغيرها من أنحاء العالم.

١٠- نؤكد على أهمية تعزيز مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجب تكثيف عمله بسبب دنو عام ٢٠١٥ المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك نظراً لسرعة اقتراب فترة برنامج عمل ألماتي واستعراضه.

١١- نحث تلك البلدان النامية غير الساحلية التي لم تنضم إلى الاتفاق المتعدد الأطراف لإنشاء مجمع تفكير دولي لصالح البلدان النامية غير الساحلية على فعل ذلك في أقرب وقت ممكن من أجل تشغيل مجمع التفكير بكامل طاقاته، ودعوة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والبلدان الأعضاء، والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية إلى دعم مجمع التفكير.

١٢- نؤكد علاوة على ذلك على أهمية تعزيز شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، ولا سيما وحدة البلدان النامية غير الساحلية، خاصة بزيادة الموارد المالية،

وتنسيق الأعمال التي تصب في صالح البلدان النامية غير الساحلية مع جميع الشعب الأخرى في أمانة الأونكتاد.

١٣- ندعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، ومكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجان الإقليمية، وغير ذلك من المنظمات الدولية، خاصة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمة الجمركية العالمية إلى العمل، كل في إطار ولايته، على تعزيز جهودها الرامية إلى تخفيف الحالة الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

١٤- تمشياً مع قرار الجمعية العامة ٢١٤/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ندعو أيضاً جميع المنظمات المعنية في منظومة الأمم المتحدة إلى تقديم كل الدعم الضروري إلى عملية الاستعراض التحضيري ومؤتمر الاستعراض الشامل لبرنامج عمل ألماتي الذي يعقد كل عشر سنوات المقرر عقده في عام ٢٠١٤ والإسهام فيهما بنشاط. وعلاوة على ذلك، ندعو شركاءنا في التنمية إلى الانخراط على نحو بناء في إعداد برنامج عمل خَلَف ينبغي أن يعالج أيضاً، بالإضافة إلى تجارة المرور العابر ومشاكل تيسير التجارة، قضايا ذات أهمية متزايدة للبلدان النامية غير الساحلية، مثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلث؛ وتعزيز موصولية النقل العابر من خلال التعاون الإقليمي؛ وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداعم للتنمية؛ والمساعدة على إعادة الهيكلة وإعادة التخصص في المجال الاقتصادي، بما في ذلك تشجيع الخدمات القابلة للتصدير؛ وتنويع الصادرات؛ وتخفيف آثار تغير المناخ؛ وتقديم الدعم لانضمام البلدان النامية غير الساحلية إلى منظمة التجارة العالمية ولإجراء مفاوضات متعددة الأطراف؛ واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة زيادة استفادة البلدان النامية غير الساحلية من مبادرة المعونة لصالح التجارة، على سبيل الذكر لا الحصر.

١٥- نطلب إلى الأونكتاد أن يدعم تحضير الحدث الأول لما قبل مؤتمر الاستعراض الشامل لبرنامج عمل ألماتي الذي يعقد كل عشر سنوات بشأن التجارة الدولية، وتيسير التجارة، والمعونة لصالح التجارة، الذي سيعقبه اجتماع لوزراء تجارة البلدان النامية غير الساحلية من المقرر عقده في كازاخستان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

١٦- نطلب إلى الأونكتاد أن يعزز قدراته المؤسسية والتشغيلية للتصدي للتحديات الإنمائية الخطيرة والمعقدة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية.

١٧- ندعو الأونكتاد إلى مواصلة العمل عن كثب مع بعثات البلدان النامية غير الساحلية في جنيف بشأن القضايا المتصلة بتجارة المرور العابر. ونوعز كذلك إلى بعثاتنا في جنيف بتعزيز تعاونها وتنسيقها بشأن قضايا تيسير التجارة.

١٨- نحث المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على زيادة مساعدتهم التقنية والمالية إلى البلدان النامية غير الساحلية دعماً لجهودها الوطنية الرامية إلى تذليل العقبات التي تفرضها الجغرافيا وإدماج البلدان النامية غير الساحلية بما يعود عليها بمزيد من الفائدة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

١٩- نعرب عن تقديرنا الصادق للجهود المستمرة التي تبذلها باراغواي بصفتها منسق مجموعة البلدان النامية غير الساحلية.